الاكتفاء الذاتى فى القمح : الواقع و الممكنات

أ. د./ دكتور جمال صيام

استاذ الاقتصاد الزراعى – جامعة القاهرة

كثر الحديث فى الآونة الاخرة عن موضوع الاكتفاء الذاتى فى القمح خاصة فى ظل ما حدث من طفرات غير مسبوقة فى أسعاره العالمية خلال السنة الاخيرة والتى قاربت الـ ٥٠٠ دولار للطن الواحد وهو ما يزيد على ضعف السعر منذ عام مضى .

والسؤال الذى يتردد ويدور حوله جدل كبير هو ما إذا كانت مصر تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتى الكامل فى القمح وفى رأى البعض ، أن الإجابة على هذا السؤال بنعم ، أى أن مصر بإمكانها الوصول بإنتاجها من القمح إلى مستوى يكفى لتغطية كل استهلاكها منه.

وفيما يلى نناقش ممكنات الاكتفاء الذاتى فى هذا المحصول كسلعة استراتيجية تمثل أهم بنود الغذاء الأساسى فى النمط الاستهلاكى فى مصر .

فى الوضع الراهن تبلغ المساحة المزروعة قمحاً نحو ٢,٨ مليون فدان تنتج نحو ٧,٢ مليون طن بمتوسط إنتاجية ٢,٧ طن (١٨ أردب) للفدان . ويغطى هذا الإنتاج نحو ٥٥% من الاستهلاك الكلى الذى يبلغ ١٣ مليون طن سنوياً أما الاكتفاء الذاتى الكامل (بنسبة ١٠٠%) فيمكن تحقيقه عن طريق أحد البدائل الآتية : (١) البديل الأول : التوسع الافقى فى المساحة المزروعة قمحا إلى ٥ مليون فدان أى

بزيادة ٢,٢ مليون فدان (٨٠% من المساحة الحالية) وهذا بالضرورة يكون على حساب المحاصيل الشتوية الاخرى المنافسة للقمح وعلى رأسها البرسيم الذى تبلغ مساحته حاليا نحو ١,٨ مليون فدان . وهذا الحل قد يعنى إختفاء البرسيم من التركيب المحصولى وهو أمر غير ممكن عمليا نظرا لأهمية اقتناء الحيوانات فى النمط المعيشى بالنسبة للمزارعين فضلا عن أنه لا توجد من أدوات السياسة Policy tools ما يمكن من دفع المزارعين وتحفيزهم إلى التخلى عن زراعة البرسيم كلية ، ثم أنه حتى لو تحقق ذلك فسوف تظهر مشكلة خطيرة أخرى تتمثل فى زيادة عجز الانتاج المحلى من المنتجات الحيوانية (الألبان واللحوم) والذى يعتمد على البرسيم كأهم مكونات الاعلاف الحيوانية ، (٢) البديل الثانى : التوسع الرأسى عن طريق زيادة الانتاجية الفدانية من ٢,٧ طن / فدان إلى ٤,٦ طن / فدان (٣٢ أردب) أى بزيادة ٢,٠ طن / فدان (تعادل ٨٠% من الانتاجية الحالية). وهذا أمر ممكن فقط فى المدى الطويل ، وبفرض أن النمو فى الانتاجية يمكن أن يكون ٦% سنوياً (وقد تحقق هذا المعدل بالفعل خلال الثمانينات عن طريق الاصناف عالية الانتاجية HYVs) فقد يتطلب الوصول إلى هذه الانتاجية (أى ٤,٦ طن) أكثر من عشر سنوات . (٣) البديل الثالث هو توليفة تقع بين البديلين السابقين وهو فى الواقع أحد التوليفات العديدة التى تقع بين زيادة ٨٠% فى المساحة الحالية وزيادة ٨٠% فى الانتاجية الفدانية . وقد تقع ضمن توليفات هذا البديل خطة تقوم على محورين أساسيين ، الاول : الوصول بمساحة القمح إلى ٣,٥ مليون فدان سنويا (أى بزيادة ٢٥%) والثانى زيادة إنتاجية الفدان من ١٨ أردب (٢,٧ طن) إلى

٢٢,٥ أردب (٣,٤ طن) أى بزيادة تعادل ٢٥% من المستوى الحالى ويحققان مجتمعين إنتاجا كليا يبلغ ١١,٩ مليون طن سنويا بنسبة اكتفاء ذاتى ٩١,٥% .

فالتوسع الافقى فى مساحة القمح إلى ٣,٥ مليون فدان أمر ممكن وكان يمكن أن يتحقق هذا العام (موسم ٢٠٠٧/٢٠٠٨) لو أن السعر الذى أعلن مؤخرا لتوريد القمح ٣٨٠ جنيها للأردب وهو يزيد على ضعف سعر العام الماضى ، كان قد أعلن قبل بدء السنة الزراعية أى فى أغسطس / سبتمبر الماضى ، ومع ذلك فإن هذه المساحة يمكن ان تتحقق العام القادم (موسم ٢٠٠٨ /٢٠٠٩) عندما يتوسع المزارعون فى زراعة القمح استجابة لهذه الارتفاعات غير المسبوقة فى الاسعار. وسوف يكون هذا التوسع بطبيعة الحال على حساب مساحة البرسيم بصفة أساسية والمحاصيل الشتوية الاخرى بدرجة أقل . أما فيما يتعلق بالمحور الثانى وهو زيادة إنتاجية الفدان بـ ٢٥ % فأمر يمكن تحقيقه خلال خمس سنوات إذا نمت الانتاجية بمعدل ٤,٧ % سنويا.

وفيما يتعلق بتقدير الفاقد فى القمح فلا تتجاوز نسبة الفاقد ١٠ % من الانتاج فى المتوسط . ولعل نسبة الفقد تزيد قليلا فى حالة الكميات الموردة إلى الحكومة (حوالى ٣ مليون طن سنويا) حيث يتعرض لظروف نقل وتخزين غير جيدة، أما الكمية الباقية وهى حوالى ٤,٢ مليون طن فتستهلك فى الأغلب داخل القطاع الريفى ولا تتجاوز نسبة الفقد فيها ٥% . أما الفقد فى مرحلة الحصاد والدراس ، فنظرا لأنهما يتما الآن ميكانيكيا (الكومباين) فالفقد أقل كثيرا بالمقارنة للحصاد والدراس اليدوى والحيوانى.

إن الصعود القياسى فى أسعار القمح العالمية والذى يبدو أنه ليس مجرد أمـر طارئ سوف يفرض بالضرورة واقعا جديدا ويتطلب سياسات زراعية مختلفة . لقد دأبت الادبيات الاقتصادية الزراعية على التأكيد على أن مصر تتمتع بمزايا نـسبية فى إنتاج الزروع غير التقليدية عالية القيمة مثل الخضر والفاكهة تفوق نظيراتها فى إنتاج المحاصيل التقليدية وعلى رأسها الحبوب (القمح والذرة والأرز) . إلا أنه فى ظل هذه الزيادات الدرامية فى أسعار القمح والحبوب عموما يتحول هيكل الاسعار والاربحية النسبية لصالح الحبوب ، الامر الذى يتوقع معـه أن يتجـه التركيـب المحصولى نحو التوسع فى المساحة المزروعة بالحبوب – والتى تشغل حاليا نحو ٤٦% من اجمالى المساحة المحصولية – على حساب الاعلاف الخضراء (البرسيم) والقطن، وإلى حد ما على حساب الزروع الخضرية . وفى ظل هذه المتغيـرات ، هناك فرصة مواتية للسياسات الزراعية لتحقيق تحسين جوهرى فى نسبة الاكتفـاء الذاتى من القمح والذرة . وفى نفس السياق ينبغى أن تعطى الـسياسة الزراعيـة أولوية متقدمة للبحوث المتعلقة بتحسين الانتاجية الفدانية للحبوب ، الامـر الـذى يقتضى زيادة الانفاق على برامج أستنباط الاصناف عالية الإنتاجية مستهدفة زيادة الانتاجية مستقبلا بمعدلات لا تقل عن ٨% سنويا ، أى مضاعفة المعـدل الحـالى الذى يتراوح بين ٣ – ٤% سنويا. يعد هذا الامر فى الواقع هو التحدى الرئيـسى للسياسة الزراعية ، إذ بدونه سوف تظل مصر مستوردا كبيرا للقمـح خاصـة إذا أخذنا فى الاعتبار أن الاحتياجات الاستهلاكية من القمح وغيره من السلع الغذائيـة تتزايد بزيادة السكان (٢% سنويا) فى الوقت الذى تتـسم فيـه قاعـدة المـوارد الزراعية الفيزيقية (الارض والمياه) بالثبات النسبى حتى على مدى عقود قادمة.

إن ما يؤخذ على السياسة الزراعية حقا هو أنها لا تعطى البحوث وتطوير التكنولوجيا الزراعية ما تستحقه من اهتمام فى سلم الاولويات ، رغم أنها تمثل أهم أدوات السياسة الزراعية ، ويؤخذ مؤشرا على ذلك ضآلة المخصصات المالية المتاحة للإنفاق على هذا المجال (٠,٠١% من الناتج المحلى الاجمالى) والتى لا تتناسب مطلقا مع أهمية التنمية الرأسية فى ظل ظروف محدودية الموارد الزراعية الفيزيقية.

وملاحظة أخيرة ، فمصر تعتبر أحد أكبر الدول المستوردة للقمح فى العالم بل هى أحدى الدول المستوردة الصافية للغذاء ، الأمر الذى يجعلها معرضة لمختلف أنواع المخاطر سياسة وغير سياسية. ولذلك يعد الحفاظ على معدلات اكتفاء ذاتى مرتفعة من القمح بصفة خاصة أمراً ضرورياً ويجنب مصر التعرض لهذه المخاطر حتى ولوكانت هذه السياسة على حساب مبدأ الكفاءة الاقتصادية وتنطوى على تكلفة اجتماعية عالية. ولا مفر إذن من اتباع سياسات تقوم على زيادة الإنتاجية الفدانية من القمح وغيره من المحاصيل الغذائية بأعلى معدلات نمو ممكنة ، خاصة فى ظل الضغط السكانى المتزايد على الأرض والمياه وتناقص هذه الموارد فى القطاع الزراعى لصالح القطاعات غير الزراعية بمرور الوقت.